جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا

الحماية القانونية لحق الضمان الاجتماعي
(دراسة مقارنة)

رسالة قدّمتها الطالبة
صبا مهدي هادي السلامي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور
علي سعد عمران القيسي

1440هـ 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

(لِلفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْباً فِي الأَرْضِ يَحْسَبُهُمْ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنْ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ)

صدق الله العلي العظيم

(سورة البقرة اية رقم 273)

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وما توفيقي ألا بالله عليه توكلت واليه أنيب)

اهدي جهدي المتواضع هذا إلى كل من وقف إلى جانبي , وابدأ بالله (عز وجل) الذي لولا توفيقه لي لم استطع تقديم هذه الرسالة العلمية , والى نبينا الصادق الأمين (محمد) (صلى الله عليه واله وسلم) , والى ناصر الضعفاء ومؤسس العدالة الاجتماعية مولاي أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب) (عليه السلام) , ولسيدة نساء العالمين (فاطمة الزهراء) (عليها السلام) , والى أبنائها المنتجبين (عليهم السلام أجمعين) , كما اهديه إلى وطني العراق , والى مدينتي درة المدن النجف الاشرف , التي احتضنت هذا الصرح العلمي الشامخ (معهد العلمين للدراسات العليا) الذي أسسه الكبير الراحل المرحوم سماحة السيد (محمد بحر العلوم) والى نجليه (معالي النائب السيد إبراهيم محمد بحر العلوم وسماحة السيد محمد علي بحر العلوم , والى أسرتهم العلمية الكريمة) , واهديه الى أبي الذي ساندني ووقف الى جانبي منذ نعومة أظافري الى حين وصولي لهذه المرحلة العلمية المهمة , والى أمي الحبيبة التي سهرت وتحملت المصاعب وما جهدي هذا الا ثمرة دعاؤها , والى أخواتي فراشات قلبي والى أخوتي سند ظهري, , والى صديقاتي رفيقاتي بالدعاء واخص بالذكر الأخت (دعاء) , والى زملائي الذين شجعوني ورفدوني بالمصادر العلمية المهمة , والى كل أصدقائي الذين ساندوني ودعموني , الى بذل جهدا في مساعدتي , الى كل من ساهم في تحقيق هذا الانجاز , وفقنا الله جميعا وجزآهم خير الجزاء .

الباحث

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

(انما يخشى الله من عباده العلماء ان الله عزيز غفور)

العلم خير من المال , لان المال تحرسه , والعلم يحرسك , والعلماء باقون مابقي الدهر , اعيانهم مفقودة , واثارهم في القلب موجودة "

بعد المضي في رحلة البحث عن المعلومة والاجتهاد في ايصالها تكلل هذا الانجاز البحثي .

1- ابدأ شكري المعبق باريج الطيب الى استاذي المشرف على الرسالة الدكتور (علي سعد عمران القيسي) الذي بدأ معي منذ بداية اعداد مشروعي وارفدني بالتوجيهات والملاحظات العلمية القانونية الرصينة , التي من خلالها استطعت بتواضع ان انجز كتابة هذه الرسالة .
2- الشكر المليء بالاعتزاز الى عميد معهد العلمين الاستاذ الدكتور (زيد عدنان) .
3- اساتذتي الكرام في المعهد جميعا وخاصة في المرحلة التحضيرية وجميع كادر المعهد الكرام .
4- الشكر موصول الى نقابة المحامين العراقيين الموقرة لدعمهم .
5- مدير وفريق عمل مكتب المفوضية العليا لحقوق الانسان بتعاونهم معي في اعطاءي التقارير والمعلومات المفيدة .
6- المكتبات العامة , ومكتبات الجامعات , ومكتبة معهد العلمين بادارة الاستاذ احمد الساعدي , اللذين ارفدوني بالمصادر المهمة .
7- الى كل من ساعدني من قريب او بعيد بكلمة بمعلومة بدعوة صالحة اشكركم جزيل الشكر .

الباحث

الملخص

كل إنسان لهُ حق العيش في مستوى لائق كريم، يكفي لضمان سد إحتياجاته الأساسية من المأكل المشرب الملبس بالإضافة الى الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن، فيجب على الدولة ان توفر لهُ هذهِ الضمانات للتأمين على نفسه وعيالهُ في حالات البطالة اوالمرض اوالعجز اوالترمل او الشيخوخة للفئات العمرية كافة.

ونجد ان الشريعة الإسلامية قد سبقت التشريعات الوضعية بوضع نظام شامل متكامل للضمان الاجتماعي لذلك أصبح من واجب الدول اصدار تشريعات تحمي حق الضمان الاجتماعي، فنجد الدساتير تنص بصورة كاملة على الفئات والخدمات المشمولة بحق الضمان الاجتماعي، لكن القوانين جاءت ناقصة ولم تطبق نصوص الدستور بصورة حقيقية على أرض الواقع، ويختلف التطبيق من قانون دولة لأخرى.

ولاننسى دور الهيئات الحكومية الرسمية في حماية هذا الحق وتطبيق القانون المتبع كهيئة الحماية الاجتماعية في توزيع إعانات الضمان الاجتماعي والبت في طلبات المستفيدين، ومؤسسة الضمان الاجتماعي للعمال، والهيئة العليا لمحو الامية في حماية الحق بالتعليم لتاركين الدراسة والكبار.

وكذلك الهيئات المستقلة المتمثلة بالمفوضية العليا لحقوق الأنسان من حيث ممارسة دورها الرقابي على أعمال الإدارة، ومنظمة المجتمع المدني التي تكون عملها ذا دور مكمل للدور الحكومي المتمثل بتشبه وتمكين مختلف فئات المجتمع، وتثقيف المواطن وتعريفه بحقوقه وواجباته وتقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية للفئات الضعيفة.

فسيكون بحثناً دراسة مقارنة لدساتير وقوانين الضمان الاجتماعي في العراق ومصر والكويت والجزائر، من خلال استعراض نصوص هذهِ القوانين وتحليلها ومقارنتها مع نصوص القوانين العراقية والوقوف على أهم النواقص التشريعية ومعالجتها، بيان النسب الإحصائية لأعداد المستفيدين وغير المستفيدين من الضمان الاجتماعي كالصحة والتعليم والتدريب المهني والقروض الصغيرة الميسرة واليه إعطاءها للعاطلين عن العمل ومقدار رواتب الإعانات الاجتماعية ومعيار تخصيصها لهم.

قائمة المحتويات

الحماية القانونية لحق الضمان الاجتماعي	الصفحة
الاية القرانية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
الملخص	د
المقدمة	3-1
الفصل الاول : ماهية حق الضمان الاجتماعي	60-4
المبحث الاول : مفهوم حق الضمان الاجتماعي	21-6
المطلب الاول : المقصود بحق الضمان الاجتماعي	12-7
الفرع الاول : تعريف حق الضمان الاجتماعي	11-7
الفرع الثاني : خصائص حق الضمان الاجتماعي	12-11
المطلب الثاني : ذاتية حق الضمان الاجتماعي	22-13
الفرع الاول : تمييز الضمان الاجتماعي عن التامين الاجتماعي	17-13
الفرع الثاني : تمييز الضمان الاجتماعي عن مبدا العدالة الاجتماعية	22-17
المبحث الثاني : تاصيل حق الضمان الاجتماعي في الشريعة الاسلامية والتشريعات الوضعية	59-23
المطلب الاول : تاصيل حق الضمان الاجتماعي في الشريعة الاسلامية	39-24
الفرع الاول : مفهوم حق الضمان الاجتماعي في الشريعة الاسلامية	29-25
الفرع الثاني : نطاق حق الضمان الاجتماعي في الشريعة الاسلامية	39-30
المطلب الثاني : تاصيل حق الضمان الاجتماعي في التشريعات الوضعية	59-40
الفرع الاول : التاصيل الدستوري لحق الضمان الاجتماعي	48-41
الفرع الثاني : التاصيل القانوني لحق الضمان الاجتماعي	60-48
الفصل الثاني **نطاق تطبيق حق الضمان الاجتماعي**	137-61
المبحث الاول : الفئات المشمولة بحق الضمان الاجتماعي	103-62
المطلب الاول : فئة الطفل والمراة	77-63
الفرع الاول : الحماية القانونية لفئة الطفل	71-64
الفرع الثاني : الحماية القانونية لفئة المراة	78-72
المطلب الثاني : فئة العمال	85-79
الفرع الاول : الحماية القانونية لفئة العمال في الدول المقارنة	83-79

الفرع الثاني : الحماية القانونية لفئة العمال في العراق	85-83
المطلب الثالث : فئة العاجزين وكبار المسنين	93-86
الفرع الاول : الحماية القانونية لفئة العاجزين وكبار المسنين في الدول المقارنة	89-86
الفرع الثاني : الحماية القانونية لفئة العاجزين وكبار المسنين في العراق	93-90
المطلب الرابع : فئة الشباب	103-94
الفرع الاول : بطالة الشباب	99-95
الفرع الثاني : الحماية التشريعية لفئة الشباب	103-99
المبحث الثاني : وسائل تحقيق حق الضمان الاجتماعي	137-104
المطلب الاول : الاعانات الاجتماعية للعوائل الفقيرة	114-105
الفرع الاول : المساعدات الاجتماعية في قوانين الدول المقارنة	109-106
الفرع الثاني : الاعانات الاجتماعية وفقا لقانون الحماية الاجتماعية العراقي	114-109
المطلب الثاني : التامينات الاجتماعية للعمال	124-114
الفرع الاول : التامينات الاجتماعية للعمال في قوانين الدول المقارنة	120-115
الفرع الثاني : التامينات الاجتماعية للعمال في قانون التقاعد والضمان الاجتماعي العراقي	124-121
المطلب الثالث : الخدمات الاجتماعية	137-124
الفرع الاول الخدمات الاجتماعية في قوانين الدول المقارنة	132-125
الفرع الثاني : الخدمات الاجتماعية وفقا لقانون الحماية الاجتماعية في العراق	137-132
الفصل الثالث **اليات حماية حق الضمان الاجتماعي**	210-138
المبحث الاول : دور الهيئات الحكومية في حماية حق الضمان الاجتماعي	179-139
المطلب الاول : هيئة الحماية الاجتماعية	153-140
الفرع الاول : تشكيل واختصاصات هيئة الحماية الاجتماعية	147-141
الفرع الثاني : لجان النظر في تظلمات الحماية الاجتماعية	154-148
المطلب الثاني : مؤسسة الضمان الاجتماعي للعمال	167-154
الفرع الاول : تشكيل واختصاصات مؤسسة الضمان الاجتماعي للعمال	160-155
الفرع الثاني : لجان الفصل في منازعات الضمان الاجتماعي	167-160
المطلب الثالث : هيئة محو الامية	180-168
الفرع الاول : تشكيل واختصاصات هيئة محو الامية	174-169
الفرع الثاني : دور هيئة محو الامية في حماية الحق بالتعلم	180-175
المبحث الثاني : دور الهيئات المستقلة ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية في حماية حق الضمان الاجتماعي	211 -181
المطلب الاول : المفوضية العليا لحقوق الانسان	199-182
الفرع الاول : تشكيل واختصاصات المفوضية العليا لحقوق الانسان	190-182

الفرع الثاني : دور المفوضية العليا لحقوق الانسان في حماية حق الضمان الاجتماعي	199-191
المطلب الثاني : منظمات المجتمع المدني غير الحكومية	211-200
الفرع الاول : التنظيم القانوني لمنظمات المجتمع المدني	205-201
الفرع الثاني : دور منظمات المجتمع المدني في حماية حق الضمان الاجتماعي	211-205
الخاتمة	221-212
المصادر	243-222
Summary	